الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ / تموز ١٩٥٤م

أيتها الأمة الإسلامية العظيمة: إنه لمن المؤكد أن السير في ركاب الغرب الكافر المستعمر، وتبني أفكاره واتباع قراراته والخضوع لمنظماته، لن ينقذك من هذا الواقع الذي تعانين منه وتقاسينه، بل إن في ذلك الخسران المبين، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾.

اقرأ في هذا العدد:

- الإضرابات الأخيرة في الأردن أسبابها وطريقة علاجها ...٢
- مدى جدية مبادرة الحل للأزمة السياسية في ليبيا ...٢
- النصر يكون لأصحاب العزيمة لا الرخص! ...٣
- واجب الأمة الإسلامية في إنقاذ البشرية ...٤
- مشروع دستور دولة الخلافة أحكام شرعية منطبقة على واقعها (الحلقة الثانية)) ...٤
- أضواء على الحرب في أوكرانيا وما يهمنا منها ...٤

/Alraiah.HT @ht_alrayah /c/AlraiahNet //alraiah.ht /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ١١ من جمادى الآخرة ١٤٤٤ هـ الموافق ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٤٢٤ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

حكام الإمارات شركاء كيان يهود!

بقلم: الدكتور مصعب أبو عرقوب*

قال وزير الدولة الإماراتي للتجارة الخارجية "إن حكومتي الإمارات و(إسرائيل) صادقتا على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين".

إن هذه الشراكة الاقتصادية بين الإمارات وكيان يهود تلقي الضوء على دلالات خطيرة في سلوك حكام الإمارات المشين:

الدلالة الأولى: أن نظام الإمارات بهذه الشراكة يعتبر أن كيان يهود ليس كياناً غاصباً للأرض المباركة وليس عدواً، ولذلك يقوم بهذه الشراكة الاقتصادية الشاملة، وهو بذلك ينسلخ عن أمته وثقافتها وتشوقها لتفعيل الحل الشرعي بتحرير الأرض المباركة، ويصر على ضخ الأموال في شرايين اقتصاد كيان يهود الغاصب لمسرى رسولها الكريم ﷺ.

أما الدلالة الثانية: فإن نظام الإمارات لا يحتكم في علاقاته ونظام حكمه إلى الأحكام الشرعية، وإنما إلى ما تمليه عليه تبعيته للغرب المستعمر، فالأحكام الشرعية تبين طبيعة كيان يهود، وقد نبه القرآن الكريم أنهم كانوا يرون استحلال الخيانة في أموال المسلمين ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾، وقد وصفهم كتاب الله عز وجل كذلك ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ هذا الواقع هو حقيقة في عقلية يهود كما وصفهم الله عز وجل.

والدلالة الثالثة: إن كان يهود قوم فساد وإفساد، فإن أشد مظاهر فسادهم هي في جانب المال والاقتصاد، وقد عرفوا بذلك بين الشعوب وعبر العصور، وتاريخ أوروبا الحديث خير دليل، سواء بالربا والاحتكارات أو تجارة الجنس، والإمارات تدير ظهرها لكل هذه الحقائق الشرعية والتاريخية وتقيم علاقات مع كيان يهود، بل تقيم معه ما يسمى شراكة اقتصادية شاملة.

وعلاوة على ذلك، فإنه وإن كانت العلاقة التي تحكم كيان يهود بغيره من العالم قائمة على النفعية إلا أن العلاقة مع الأمة الإسلامية تحكمها الرؤية العدائية فيصممون مشاريعهم الاقتصادية وعلاقاتهم مع المسلمين بناء عليها، وهذه حقيقة قرآنية، يقول الله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾.

ولا شك أنهم لا يكذبون على أنفسهم كما تفعل الأنظمة العميلة في بلادنا، فأمة تريد أن تجتثهم تعتبر تهديدا وجوديا لهم لا يمكن لهم أن يتجاهلوها، ولا تغيب تلك الحقيقة عن أذهان قادة كيان يهود عند عقد هذه الشراكات والاتفاقيات التي تسكنها المؤامرات ومحاولات الهيمنة والاستحواذ والاختراق للأمة الإسلامية.

وإن ما تروج له الإمارات وبعض الدول التي طبعت مع كيان يهود مثل السودان والمغرب ومصر، من أن العلاقات الاقتصادية ستجلب لهم نفعاً ما يُعد وهماً وسراباً بل كارثة على الأمة الإسلامية، فقد كان كيان يهود أكثر المتآمرين فيما يتعلق بسد النهضة الإثيوبي، ومتآمر مع الإمارات في إيجاد البدائل لقناة السويس عبر فلسطين بحيث يكون الكيان هو الطرف المنتفع ولا يرجى منه أي فائدة لهذه البلدان، فهذه الدول ليست دولا منتجة لأي شيء يحتاج له كيان يهود (باستثناء الخامات) لتوصف العلاقة بأنها منافع وتجارة متبادلة وفتح أسواق، ولذلك كانت اتفاقية إنتاج طائرات مسيرة مع المغرب واتفاقية التنقيب عن النفط

..... التتمة على الصفحة ٣

مصر وصندوق النقد الدولي ارتهان وتبعية وثروات منهوبة

بقلم: الأستاذ سعيد فضل*

أعلن صندوق النقد الدولي موافقته على برنامج تعاون لمصر، مدته ٤٦ شهراً، بمبلغ ٣ مليارات دولار أمريكي، بحسب بيان من الصندوق السبت ٢٠٢٢/١٢/١٧م، وتتضمن حزمة السياسات التي يشملها البرنامج إجراءات منها التحول الدائم إلى نظام سعر الصرف المرن وتنفيذ سياسة نقدية تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم.

قروض فقروض وقروض لسداد عوائد قروض، دوامة أزمات لا تنتهي تعيشها مصر، تعصف بأهلها ومقدراتهم فتجعلها رهينة التبعية للغرب الذي يستعبد أهلها بعد الاستحواذ على مواردهم ونهب ثرواتهم، هذا واقع القروض وما تجره على أهل مصر من ويلات، فمن الذي يقرض ولماذا؟ وهل مصر بحاجة لتلك القروض؟ وهل تملك مصر ما يكفيها من موارد؟ وكيف تملك وكيف تنتج وتستثمر في خدمة الناس؟

جون بركنز مؤلف كتاب "الاغتيال الاقتصادي للأمم"، وقد كان قرصانا يعمل في صندوق النقد يقول عن مهمته في الإسكندرية: "توجهنا لدراسة شبكة المجاري والصرف التي شيدتها في حينه الشركات الأمريكية نفسها، في واقع الأمر لم تصب الأموال المخصصة لهذا المشروع في الاقتصاد المصري أبدا، وقع السادات عقدا كبيرا للحصول على قروض أما نحن فقمنا بتصميم الشبكة كلها والمؤلفة من مجموعة كبيرة من القنوات الجارية تحت الأرض، جميع الأموال التي أنفقناها خصمت من ديون مصر وذهبت إلى جيوب الشركات الأمريكية، تشييد الشبكة مكن السادات من أن يقول لشعبه إنه يصنع إنجازا ويحسن الأحوال الصحية لسكان المدينة وكان ذلك حقيقة إلى حد ما لكن إذا تحدثنا بصراحة لقلنا إن الأحياء الفقيرة لم تستفد من هذا المشروع لأن الشبكة خصصت أساسا لخدمة الأحياء الثرية والتجارية في الإسكندرية"، ويتابع "كان السادات يستهدف أن تلعب مصر دور الوسيط بين أمريكا والعالم العربي والإسلامي لكي يغير العرب موقفهم من (إسرائيل)، وكما نعرف فقد أصبحت مصر بمثابة جسر لعملية السلام بل ومفتاحا لهذه العملية الأمر الذي أفضى إلى تخفيف حدة التوتر في المنطقة، كان هنري كيسينجر يقف وراء هذه العملية، وبالتالي أصبحت مصر أكبر زبون للمساعدات الأمريكية التي اقترنت بمجموعة كاملة من الشروط من بينها ما جعل أمريكا المصدر الرئيسي للأسلحة لمصر، كما فازت بحصة الأسد في مشروعات البنية التحتية، وهكذا اعتقد المصريون أنهم يتقاضون منا مبالغ كبيرة، لكن القسم الأعظم من هذه الأموال كان يخصم من الديون المصرية لحساب الشركات الأمريكية، وهذا ما أدى بدوره إلى زيادة الديون المصرية بصورة مطردة".

وعلى دول العالم الثالث، ومنها مصر، أن تدرك أن القروض الضخمة التي قد تعجز عن دفعها سوف تؤدي إلى احتلال حديث لها بدون جيوش بعد أن يتم تحويل حكام هذه الدول إلى موظفين ينفذون أوامر الدول المقرضة، وفي الوقت نفسه هم مفترون على شعوبهم. وقد سبق احتلال مصر بالإنجليز بالطريقة نفسها بسبب قروض إسماعيل باشا، هذا هو واقع الصندوق الدولي مؤسسة استعمارية تستعمل القروض كوسيلة لاغتيال الأمم واستعبادها وتقييدها بقيود الارتهان والتبعية ناهيك عن تمكينها من الهيمنة على موارد البلاد ونهب ثرواتها بما تفرضه من شروط وسياسات تفتح البلاد على مصراعيها أمام شركات الغرب الرأسمالية، فهل تحتاج مصر لتلك القروض أو للصندوق الدولي؟!

لم ولن تكون القروض حلا لأزمات مصر بل أحد أهم أسبابها لما فيها من ربا حرام ولكونها وسيلة استعمارية يستغلها الغرب لاحتلال الشعوب بلا جيوش ولا سلاح، هذا ولا ينال أهل مصر من تلك القروض شيئا اللهم إلا ما يترتب عليها من أعباء سداد الدين

..... التتمة على الصفحة ٣

حزب التحرير / ولاية تركيا حملة "الانهيار المجتمعي.. المشاكل والحلول"

أطلق حزب التحرير/ ولاية تركيا حملة بعنوان "الانهيار المجتمعي.. المشاكل والحلول"؛ وذلك لكونه حزبا سياسيا مبدؤه الإسلام لديه إحساس مرهف ويتحمل مسؤوليته تجاه المشاكل المجتمعية التي يتسبب بها النظام الرأسمالي العلماني الذي يفسد أطفالنا وشبابنا ويهددهم بالأفكار المنحرفة، ويسعى إلى تدمير مؤسسة الأسرة، ويجر المجتمع نحو الهاوية والدمار. وقد تم الإعلان عن هذه الحملة من خلال مؤتمر صحفي نظمه المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تركيا برئاسة الأستاذ محمود كار في مدينة إسطنبول، حضره صحفيون من وكالات إعلامية مختلفة وكتاب وممثلون عن بعض المنظمات غير الحكومية.

https://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index.php/hizb-campaigns/86169.html

المحتل الأمريكي الحاكم الفعلي للعراق

منذ احتلال أمريكا للعراق عام ٢٠٠٣م وإلى الآن وهي الحاكم الفعلي للبلد، فرسمت خريطته السياسية، وفرضت نظامه السياسي ودستوره المشؤوم، وتتدخل في أدق التفاصيل حيث وزعت الرئاسات الثلاث على المكونات، وجعلتها محاصصة طائفية وعرقية، بإعطاء رئاسة الحكومة للمكون الشيعي، ورئاسة البرلمان للمكون السني، ورئاسة الدولة للمكون الكردي، ولا يتم إلا ما تريده وتمليه هي عليهم. واليوم وبعد الولادة العسيرة لحكومة محمد شياع السوداني، وفقا لبيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية العراق ترسل أمريكا رسائل ثلاثاً وُصفت بالصامتة: "الرسالة الأولى: كانت بعدم تحويل الأموال العراقية بالدولار رغم اكتمال استحقاق الدفع، عن طريق عمليات تعزيز الرصيد الدولاري لصالح البنك المركزي، الذي خفضته من ١٠٠٪ إلى ٢٥٪. الرسالة الثانية: هي استبعاد أربعة مصارف (الأوسط والقابض والأنصاري وآسيا) من مزاد العملة، ما خفض مبيعات البنك المركزي إلى الثلث، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الدولار في السوق الموازي. الرسالة الثالثة: هي عرقلة عمليات شراء الغاز والطاقة من إيران عن طريق منع السداد، حيث بلغت قيمة المبلغ المتراكم في حساب الـ TBI لصالح إيران ١٠ مليار دولار، ومنعت الولايات المتحدة تحويله لصالح إيران إلا بعد أن يتفاهم العراق على صيغة للتعاون معهم". وأضاف البيان الصحفي: والذي تريده أمريكا من هذه الرسائل، هو الضغط على السوداني للانعتاق من هيمنة الإطار والمليشيات المنضوية تحته، مثل عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله وكتائب الإمام علي، وتحجيم الدور الإيراني في العراق، والسير على خطا سلفه الكاظمي، علما أن هذا الأمر ليس عداءً لإيران، فالكل يعلم والواقع يشهد مدى الخدمات التي قدمتها إيران لحفظ المصالح الأمريكية في العراق ودول المنطقة كسوريا واليمن ولبنان، بل هو خداع للشارع العراقي، وتخدير له، وإظهار السوداني بأنه رجل المرحلة، فقد شهدت الفترة التي أعقبت تشكيل الحكومة العراقية برئاسة محمد شياع السوداني، لقاءات متكررة بينه وبين المسؤولين الأمريكيين برفقة السفيرة الأمريكية في بغداد ألينا رومانوسكي، ما يدل على دعم أمريكا لحكومته. وخاطب البيان المسلمين في العراق بقوله: إن عيشكم التعيس هذا ليس قدرا محتوما يجب التسليم له، بل هو في دائرة الاختيار والتكليف، فالله سبحانه وتعالى يحرم عليكم العيش في غير حكمه وشرعه بقوله: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾، وقول رسوله الكريم ﷺ: «والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، ولَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَاباً مِنْهُ، ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلا يُسْتَجابُ لَكُمْ»، فإما أن تخالفوا أمر الله ورسوله فتعيشوا بتعاسة، وتموتون وأنتم آثمون والعياذ بالله، أو تمتثلوا أمر الله ورسوله فتعيشوا بكرامة وعز، وتموتون والله راض عنكم. وختم البيان الصحفي متمما خطابه للمسلمين في العراق: إن أمريكا لا تخشى حكامكم فهي الآمر الناهي عليهم، ولكنها تخشاكم وتخشى صحوتكم، وهي تدرك يقينا خطر هويتكم الإسلامية، لذا تحاول صرفكم عنها بشتى الوسائل، فخلاص حالكم لا يكون باستجداء الحلول من عدوكم، كمثل الذي يحاول جني العسل من خرء الذباب! بل بامتثال أمر ربكم بالعمل لاستئناف الحياة الإسلامية وتحكيم شرع الله في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

raya_no_424.indd 1 02.01.2023 11:57:02

نظرات سياسية

الإضرابات الأخيرة في الأردن أسبابها وطريقة علاجها

بقلم: الأستاذ محمد تقي

إنه لم يعد خافيا أن النظام في الأردن بحكوماته وأجهزته في أزمة عميقة لا يملك خلالها أي طرق للحل أو العلاج، فهو من جهة أمنية وسياسية قد فتح البلاد على مصراعيها للقواعد الأمريكية والأوروبية في طول البلاد وعرضها، ومن جهة اقتصادية فهو لا يفكر في حلٍّ لمشاكله وديونه التي بلغت حوالي خمسين مليار دولار، إلا بالتغول على أقوات الناس وتفريغ جيوبهم بالضرائب الباهظة بحيث أصبحت ميزانيته تعتمد بالكامل على الرسوم والضرائب التي يبدع في جبايتها، وقد أوصل الناس بظلمه ورعونة تصرفاته إلى حال لم يعودوا يطيقون عليها صبراً، فهو على سبيل المثال قد رفع سعر المشتقات النفطية أربع مرات خلال الأربعة أشهر الأخيرة وأكثر من عشر مرات خلال السنتين الأخيرتين، ما أدى بالتالي إلى أن ينتفض الناس في مدن معان والكرك والزرقاء ومأدبا وإربد وغيرها.

وكان رفع سعر المشتقات النفطية بالنسبة للناس كمن يصب الزيت على النار، ما أدى إلى انفجارهم في وجهه، ويشلّ الإضراب الذي بدأ في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر واستمر لأيام حركة الشحن والنقل على وجه الخصوص، وتبع ذلك مشاركة المحلات التجارية التي أغلقت أبوابها في معان وغيرها، وشمل الإضراب أيضا سيارات الركوب الصغيرة والحافلات المتوسطة ما أدى إلى شل حركة النقل وتعطّل الحياة الطبيعية للناس، وقد فعلت الدولة بأجهزتها الأمنية كل ما تستطيع من أجل فك هذا الإضراب وعودة الشاحنات ووسائط النقل إلى العمل بعد أن وعدتهم بزيادة الدعم النقدي، بالإضافة إلى أنها ستحاول إعادة النظر في أسعار النفط من جديد وإذا كان بالإمكان تخفيضه بعض الشيء، وقد ساعدها في فك الإضراب وشيطنته مقتل بعض من رجال الأمن، تقول الدولة إن قتلهم كان على يد من أسمتهم بالمخربين دون أن تقدم دليلا بالطبع على زعمها إلا رواية تبناها الإعلام (إن الدولة قامت بمداهمة المكان الذي تحصّن فيه أحد المخربين وقتلته بعد أن تبين أنه من قام بقتل العقيد نائب قائد شرطة معان وثلاثة من رجال الشرطة).

إن أهل الأردن قد وصلوا إلى حالة من الاحتقان والغضب لم يعد بمقدور الدولة أن تتغلب عليها، فالأمر بالنسبة لهم لم يعد رفع مشتقات النفط فقط أو الزيادات اليومية في أسعار السلع والخدمات، والتضخم، بل إن الأمر أكبر من ذلك وأعظم، وبالنظر في أسباب الاحتقان والغضب عند الناس، نتبين ما يلي:

أولاً: ينظر النظام إلى نفسه فضلا عن نظرة الناس له أنه نظام وظيفي مستأجر للمحافظة على كيان يهود، وليس هذا بعد وادي عربة وإنما من قبلها، فالنظام منذ نشأته قبل ما يزيد على ١٠٠ سنة وظيفته الحفاظ على كيان يهود. والاتفاقيات الأخيرة، الغاز والماء والكهرباء، وقعها النظام مع الكيان الغاصب، والتي ترهن الدولة بالكامل بمزاج يهود فإن شاؤوا قطعوا عنه الغاز والماء، وهذه الاتفاقيات وقعها النظام حتى دون الرجوع إلى مجلس النواب الذي هندسه بيده، ما جعل الناس تنظر له أنه موظف يقوم على أداء وظيفته فقط حتى لو كان ذلك ضد مصلحته.

ثانياً: إن إملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين وإشرافهما على حركه الاقتصاد والأسعار في الأردن ساهم في زيادة معاناة الناس وإفقارهم، ولا تكاد الدولة تأخذ قرضا حتى تتبعه بغيره، ليس لسداد القرض السابق وإنما لسداد نسبة الربا عليه، فلم تعد للدولة وظيفة إلا جدولة الديون وبأسعار الربا المرتفعة، وقد وقعت قبل يومين مع صندوق النقد الدولي قرضاً بقيمة ٣٦٠ مليونا بعد أن وقف الصندوق على ما يسميه إصلاحات في (التشوهات السعرية) في السلع والخدمات بحسب وصفه، فدور الدولة مع الصندوق والبنك الدوليين لا يكاد يتعدى دور تلميذ المدرسة، الذي ينفذ ما يطلبه منه معلمه، فيقوم بحل وظائفه في البيت ليعرضها في اليوم التالي عليه، وهذا الأمر ربما هو ما عجّل في حالة الصدام بين الدولة وبين الناس إذ إنهم بدأوا يدركون أن النظام لا يمتلك أي حل لأزماته ومشاكله إلا بنضح ما في جيوبهم ومقاسمتهم لقمة عيشهم، وبالمقابل فإنه لا يقدّم لهم أي خدمة من تعليم أو صحة، وهو لا يملك حلاً إلا الحل الأمني فقد اعتقل العشرات في أحداث الإضراب الأخيرة.

ثالثاً: إن منظومة الفساد في الأردن برعاية النظام أصبحت متجذرة في طول البلاد وعرضها، فالقوانين توضع لحماية الفساد وجعله قانونيا، وما قول رأس النظام وفعله من أن (الأردن الجديد) مقبل على إصلاحات ستحسن من معيشة الناس وبأن هناك رؤية اقتصادية عابرة للحكومات، ما هذا القول بأكثر من ذر للرماد في عيون الناس بهدف شراء الوقت، وإلا فما معنى أن تقوم شركات تمسك بمشاريع بالمليارات، وتسجل في الصناعة والتجارة، ثم بعد ذلك يكتشف الناس أنها شركات وهمية يديرها أشباح لا يعلم من وراءها، وما انفكت الدولة تعطيها المشاريع تلو المشاريع والتي تقدر بمئات الملايين، والدولة لا توشك أن تفتح ملفا للفساد وتسمح للنواب بالحديث به حتى تغلقه وتمنع النشر فيه أو الحديث حوله، والسيناريو قد حفظه الناس، حيث تعتقل الدولة أحد صغار الفاسدين وتحاكمه لترضي الرأي العام، وتترك كبار الفاسدين ليعودوا سيرتهم الأولى فتعطيهم المشاريع من جديد.

رابعاً: إن النظام في الأردن لا علاج جذريا لمشاكله إلا بعودة تطبيق شرع الله سبحانه وتعالى وإعادة الأردن إلى أصله الذي سلخ عنه وهو بلاد الشام، فالإسلام يوجب على الناس أن يحتكموا له في كل صغيرة وكبيرة، فلا قواعد أمريكية أو أوروبية تجعل من بلاد المسلمين قاعدة عسكرية أشبه بالمستعمرات، بل إن الواجب أن تتخذ مع هذه الدول وبالذات أمريكا حالة الحرب الفعلية، لا أن تفتح لها القواعد والسفارات ويكون سفيرها في عمان هو الحاكم الفعلي، أما في العلاقة مع كيان يهود الغاصب فإنه لا حل معه إلا بالجهاد الذي يجعله أثرا بعد عين، وليس برهن البلد وقراراته والسلع الاستراتيجية فيه من ماء وكهرباء وغاز بيده، وأما علاج مشكلة الفقر فإن الإسلام لم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا وضع لها حلا وعلاجا، والفقر لم يكن في بلاد المسلمين في يوم من الأيام ظاهرة ومشكلة إلا بعد أن تحكّم الغرب في رقاب المسلمين وأشرف على إدارة مواردهم وخيراتهم وساعده بالطبع بذلك أشباه حكام، وإلا فإن الخيرات التي قدرها الله في الأرض تكفي حاجات الناس وزيادة، فالأردن ليس بلدا فقيرا بموارده وخيراته وإنما باع النظام وما زال مقدراته ويخصخص شركاته الربحية من بوتاس وفوسفات وغيرهما، بدراهم معدودة مع أنها في الإسلام من الملكيات العامة التي لا يجوز أن يستأثر بها مجموعة من الناس دون الآخرين.

وأخيراً: فإننا نقول لأهل الأردن إنه لا حل لمشاكلهم إلا بتطبيق الإسلام كاملا غير منقوص، وذلك لا يكون إلا بدولة الخلافة، فهي السبيل العملي الصحيح والوحيد لاستئناف الحياة الإسلامية، وإن أي مطالبة أو تحرك لا يجعل الإسلام وتطبيقه هو الحل هو حراك عقيم وسيزيد في الأزمات ولا يحلها، فأي حراك أو تغيير على غير أساس الإسلام والمطالبة بتحكيم الإسلام، هو مخفق لا محالة وستكون عاقبته الخسران، وإن إخوانكم في حزب التحرير يصلون ليلهم بنهارهم ليجعلوا قضية تحكيم الإسلام وإقامة الخلافة هي قضيتكم المصيرية. فلا تقبلوا أن تكونوا عونا للنظام من حيث لا تعلمون، فإن المطالبة بالإصلاح على أساس الدستور الوضعي خطأ وانتحار سياسي، وأي مطلب دون المطالبة بتطبيق الإسلام هو أيضا خطأ وانتحار سياسي وقد أصبح واجباً عليكم بعد أن علمتم تآمر هذا النظام عليكم أن تعملوا على تغييره لا إصلاحه.

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ ■

مدى جدية مبادرة الحل للأزمة السياسية في ليبيا

بقلم: الأستاذ أحمد المهذب

يتردد هذا الأيام في وسائل الإعلام المحلية وبعض وسائل الإعلام الإقليمية كثيراً خبر إعلان مجلس الرئاسة الليبي عن عزمه تقديم مبادرة لحل الأزمة السياسية في البلاد تستند إلى عقد لقاء تشاوري يجمع المجالس الثلاثة؛ مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمجلس الرئاسي، وكما يقول رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي يكون ذلك بالتنسيق مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. ولقد سبق هذا الإعلان قرار من المجلس الأعلى للدولة بإيقاف التواصل مع مجلس النواب بعد قيام الأخير بإصدار قانون بتشكيل مجلس قضاء أعلى جديد في بنغازي بدلاً عن المجلس الأعلى الذي مقره طرابلس، واعتبر هذا القرار مقدمة للسيطرة على الدائرة الدستورية في المحكمة العليا بعد قيام رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح والأذناب الذين هم معه بتعيين ٤٠ مستشاراً للمحكمة العليا أغلبهم مطعون في نزاهته ومنهم متقاعدون ومنهم من هو متهم بالفساد والرشوة.

في هذا الوقت الذي يعرض فيه المجلس الرئاسي مبادرته والتي لا يبدو منها سوى محاولة جمع المجلس الأعلى للدولة مع مجلس النواب للبحث في وضع حل للأزمة السياسية في البلد؛ تحدثت بعض وسائل الإعلام الدولي عن دخول كميات من السلاح للقوى المتصارعة المتحاربة في البلاد. فكأني بهذه المبادرة تأتي لصرف النظر والتعتيم على ما يجري من عمل لتكديس السلاح من جهات مختلفة لأطراف الصراع المباشر في ليبيا.

وهنا لا أعلم كيف يوهمون الناس بجدية الحلول التي تطرح من هذه الجهة أو تلك في الوقت الذي يرى فيه أهل البلد ويسمعون بأخبار كميات السلاح التي تدخل إلى البلد لصالح هذا الطرف أو ذاك، وهذه الكميات تأتي بلا شك من الجهات الدولية المتصارعة للهيمنة على ليبيا. فقد جاء في بوابة الوسط "يرى مراقبون أن التركيز على حل الخلافات السياسية بين الفاعلين الليبيين يقصد منه صرف النظر عن كميات السلاح التي تدخل البلاد للأطراف المتقاتلة..."، مع العلم أن هذا السلاح هو من الأطراف الدولية المتصارعة على النفوذ في ليبيا، وجزء كبير منه يأتي من أوكرانيا، فكيف يستقيم هذا مع مبادرات الحل السياسي؟! فما جدية وفاعلية هذه المبادرة؟!

خصوصاً وأن محمد المنفي يقوم بالتنسيق مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة عبد الله باتيلي السنغالي، وقد اتضح بشكل لا يدع مجالاً للشك الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في رعاية الخلاف وإدارة الأزمة وإبعاد شبح الحل عن الأذهان، فهي تسير في مشروع للحل سرعان ما تُدخل عنصراً جديداً بتحريك أحد الأطراف لطرح رؤية جديدة تهدم ما سبق الوصول إليه من نقاط بغرض عرقلة السير إلى أي حل كان، وهكذا دواليك للإبقاء على الحال كما هو عليه.

والأمم المتحدة ومَن خلفها من الدول الكبرى تسعى دائما للإبقاء على نقاط التناقض والخلاف. وما يقوم به سفراء الدول الكبرى عبر بعثة الأمم المتحدة لا يخفى على ذي بصيرة.

قبل أسابيع قامت هذه البعثة بجمع مجموعة من القيادات الحزبية التي لا يجمعها رأي واحد في المسألة الليبية في تونس لتدريبهم على السلوك الديمقراطي في العمل السياسي، وحسب قول أحد المشاركين إن من كان يحاضر فيهم ويعلّمهم العمل السياسي في ليبيا هو شخص بريطاني! فمن يكون هذا؟ ولماذا بريطانيا بالذات؟ ولماذا هذه التشكيلة من الأحزاب؟ وهم معلومون ومعروفون! فهذا يلقي الضوء على أن الحالة السياسية والفكرية في البلاد مخترقة في أغلب أحوالها من الغرب المستعمر وخصوصاً بريطانيا وأمريكا الحليفان اللدودان.

السفير الأمريكي نورلاند يقول: "إن الليبيين يستحقون جيشا موحداً قادراً على الدفاع عن سيادة ليبيا..."، وهذه السيادة المزعومة أمريكا هي أول من تنتهكها، فبالأمس القريب قامت عصاباتها بخطف رجل ليبي من بيته في مدينة طرابلس وشحن إلى أمريكا لمحاكمته على دوره كمتهم في حادثة لوكربي سنة ١٩٨٨ فإن هذا يشكل اختراقاً فاضحاً لسيادة ليبيا التي يتحدث عنها سفير أمريكا.

فالحديث عن تقديم مبادرات للحل ليس هو إلا مزيداً من إطالة عمر الأزمة وعملية إلهاء الرأي العام وإشغال له، في الوقت الذي نرى فيه القوى المتصارعة والوكيلة عن دول الاستعمار المتصارع على الساحة الليبية تُحدِثُ كل يوم أمراً يضاعف الشقاق ويضيف صعوبات جديدة في طريق الحل ما يوضح بجلاء أن قرار البلاد السياسي لم يعد على الإطلاق في يد أهلها، وقد أصبحت أغلب هذه الكيانات المسلحة على الساحة وكيلاً للأجنبي المختلف المتخاصم على تقاسم الغنيمة، ولا مخرج من هذا المأزق على الإطلاق إلا بانتفاضة شعبية عامة لإسقاط هذه الأجسام الجاثمة على قلوب الناس والكاتمة لأنفاسهم، وخروج عناصر القوى المسلحة على رموزها الفاشلة والتي أصبحت وكيلة للدول الاستعمارية بعضها يدري ذلك وبعضها لا يدري أنه مجرد بيدق يستعمل لإطالة حالة الصراع وإهلاك البشر والحجر.

إننا نتوجه إلى شعبنا في ليبيا بضرورة التحرك والانتفاض على هذه الأجسام التي استمرأت الارتزاق والخضوع للأجنبي وأصبحت عاملاً أساسياً في بقاء الأزمة وهي تعمل على استمرارها؛ لأن ذلك يضمن استمرارها في المشهد، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾، وبالتالي تغيير هؤلاء وعدم السماح لجميع أدوات الغرب من العمل ■

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾

إن الأوضاع الراهنة التي يعيشها الناس في بلاد المسلمين وضنك العيش الذي يشعر به غالبيتهم في كافة مجالات الحياة من تعليم وصحة وخدمات وتغريب للأبناء وإذلال الأعداء للأمة الإسلامية وتطاولهم عليها وعلى بلادها ونهب خيراتها، هو استمرار لما بدأه الكافر المستعمر وعلى رأسه بريطانيا ومن ثم أمريكا بعد إسقاط دولة الخلافة، وما تريده أمريكا اليوم ومن خلفها الغرب الكافر المستعمر برمته، هو استمرار الفوضى والقلق والجوع والفقر وفساد الحكم وبطانته، لتنفيذ مخططاتهم في بلاد المسلمين وتحقيق مصالحهم، ولكن الأهم من ذلك حقيقة هو الاستعداد والرهبة من نهضة الأمة التي باتت وشيكة بقيام دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي ستقف الوقفة الحقيقية في وجه أعداء الأمة، والتي ستزيل الحدود التي اصطنعها الاستعمار، وتعيد الثروة المنهوبة كلها للأمة لتنعم بها وتحل مشاكلها، وتوجه غضبتها وتعد جيوشها إلى حيث يجب أن توجه وهم أعداؤها الذين يقفون في وجه تحررها وتحريرها لمقدساتها وقيامها بواجب حمل الدعوة، الذي يرضي الله سبحانه وتعالى.

النصر يكون لأصحاب العزيمة لا الرخص!

بقلم: الأستاذ عطية الجبارين – الأرض المباركة (فلسطين)

لا أريد في هذه المقالة الخوض في موضوع الرخصة والمصالح والضرورات والمصطلحات المشابهة المتعلقة بهذا الموضوع، فهذه مسائل أصولية لها أبواب خاصة في البحث. لكن لا بد من الذكر أن أولئك الذين عمموا هذه القواعد على كل شيء ولكافة المكونات من أفراد وجماعات ودول كانوا مخطئين، وهذا أيضا ليس موضوع فكرة المقالة.

لا شك أن قضية المسلمين الأولى اليوم هي إعادة دولة الخلافة إلى واقع الحياة لتطبق الإسلام؛ وذلك لا يكون إلا عبر عمل جماعي، ولنا في رسول الله ﷺ أسوة حسنة إذ كوّن كتلة ممن آمنوا بدعوته ثم انطلق.

والفكرة التي أحببت أن أتطرق لها في هذه المقالة هي أن التغيير وإعادة الإسلام لواقع الحياة لا يكون قطعا إلا على يد الفئة التي تأخذ أحكام الإسلام بالعزيمة ولا تأخذ في سيرها بما أطلق عليه رخص وضرورات ومصالح وغيرها (مع بقاء مخالفة أصحاب هذا الرأي في تعميم هذه القواعد).

عند ذكر موضوع التغيير فهذا يعني وجود واقع مخالف للإسلام ووجود حكام وأنظمة تحكم بالكفر. وغياب الإسلام من التطبيق يتطلب قلب المجتمع بشكل كلي وجذري في أفكاره ومشاعره وأنظمته، وهذا يعني وجود حالة صراع شرس بين دعاة التغيير والقائمين على المجتمع وأشياعهم الذين يملكون القوة والمال والسلطان، وهذا يتطلب رفض كل ما عليه المجتمع بشدة والعداء المطلق لكل القائمين عليه.

ومن هنا تدخل قضية المساومة والالتقاء والرخص والضرورات والمصالح، وما سيرة الرسول ﷺ في التغيير وكل مواقفه ﷺ ومواقف القائمين على مجتمع مكة عنّا ببعيدة. فالرسول ﷺ كان في دعوته وصراعه مع الكفر وأهله سافرا متحديا واضحا في كل الأمور وهو القدوة والأسوة لنا، فهاجم وبنقد لاذع كل العادات والمفاهيم القائمة التي تخالف الدين الجديد وشنّع على قادة القوم وعرّى حقيقتهم ولم يجعل للرخص والمصالح أي مكانة في سيره ولم يعمل على الالتقاء معهم في منتصف الطريق (تقاطع مصالح، نأخذ البعض حتى لا يفوتنا الكل، البقاء في الساحة...) كما تبرر بعض الحركات والأحزاب اليوم، بل كان موقفه أن كل ما أنتم عليه باطل وضلال ولا سكوت عنه ولا تنازل ولا ركون، وهذا الذي يجب أن يكون اليوم.

ففي فترة من فترات الدعوة أعرضت مكة والطائف عن رسول الله ﷺ وردت القبائل دعوته وزاد الإعراض عنه وأصبح وصحبه في عزلة من الناس، وهذا جعل الأمل في التغيير - من منظور بشري - شبه مستحيل، أي تجمد مجتمع مكة ومن حولها أمام الدعوة، ورغم هذا الحال والواقع إلا أن الرسول ﷺ ثبت على المبدأ ورفض كل مغريات التنازل والالتقاء بحجج مصلحة الدعوة والضرورة والرخصة.

ومواقف الرسول ﷺ هي تشريع لنا وجب التقيد بها، فمن هنا كانت قضية التنازل عن الحق أو عن بعضه أو القبول بشيء مما عليه الدول أو الالتقاء مع القائمين على المجتمع للمساومة والتفاوض بحجج مصلحة الدعوة أو الضرورة والتبرير بالرخص، كانت مخالفة للحق ولنهج الإسلام ومناقضة لنهج الرسول ﷺ في التغيير والموقف من الواقع الخاطئ، وهو إقرار بالباطل وأهله وركون للظالمين الفسقة. وهذا يعني وبشكل قاطع أن أصحاب فكرة التوافق والالتقاء مع حكام الضرار اليوم بحجج مصلحة الدعوة والضرورة قطعا سيخفقون ويفشلون في مشروع التغيير وسينتكسون على أعقابهم. ولنا في مشاركات الإسلاميين في السودان وتونس ومصر والأردن وغيرها عبرة كبيرة واضحة.

فسنة الله عز وجل في التغيير لا تكون إلا على أيدي أولئك الذين يثبتون على الحق كله ويكون موقفهم من كل هذه الأنظمة الخائنة المفاصلة الكلية، وذلك كموقف الرسول ﷺ من فكر وعادات ومفاهيم أهل مكة ومن قادتها وزعمائها إذ كانت مواقفه سافرة واضحة وضوح الشمس متحدية رافضة كل ما خالف الإسلام صغيرا كان أم كبيرا، ولنا في هذا الزمان العظة والنور في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ ■

السبيل الوحيد لصلاح مصر ونهضتها نهضة حقيقية صحيحة

إن حال أهل مصر في ظل الديمقراطية الرأسمالية كمن يغرق في بحر لا فكاك منه وينحدر نحو هاويته بشدة، وبمجرد اقتلاع الرأسمالية وأدواتها وما تفرع عنها سيشعرون بالفارق من أول يوم، وبتطبيق الإسلام كاملا سيكون طوق نجاتهم من الغرق، فيكفي توقف سيل نهب الثروات الذي يتدفق على خزائن الغرب، وتوقف التفريط المستمر في أصول الدولة التي بنيت وأسست بعَرق الناس ودمائهم وتوقف إهدار الموارد ومنابع الثروات الدفينة التي تمنح للغرب بلا ثمن، ويكفي رفع الضرائب عن الناس والتي تزيد عن ٧٤٪ من موارد الدولة المصرية، كلها مقتطعة من جهود الناس ومدخراتهم، وسيرحمهم من فواتير المياه والكهرباء والغاز وغيرها مما هو في أصله من الملكية العامة، كل هذا مما لا يستطيع فعله ولا توفيره للناس إلا الإسلام بنظامه ودولته. هذا هو النظام الذي نسعى لتطبيقه بعدل الإسلام ورحمته؛ نظام يرعى الناس فيطعم ويكسو ويغيث الملهوف ولا يمن على الناس أو يتاجر عليهم بما يعطيهم من حقوق أو يوفره لهم من رعاية وحياة كريمة، هذا هو الواقع الذي نريده لمصر والأمة والذي يجب أن يكون غاية كل من يريد خيرا لمصر وأهلها، ولا سبيل لتحقيقه إلا بثلاثة: أولا: اقتلاع الرأسمالية المتحكمة في بلادنا بكل أدواتها ورموزها ومنفذيها، وبكل أشكالها وصورها. ثانيا: الانعتاق من التبعية للغرب بكل أشكالها وصورها وإغلاق سفاراته التي تعبث ببلادنا وتنشر سمها بين أبناء أمتنا. ثالثا: تطبيق الإسلام كاملا في دولته الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. بهذا فقط يكون صلاح مصر ونهضتها نهضة حقيقية على كل الأصعدة، وهذا هو السبيل ولا سبيل سواه أمام كل من يريد خيرا لمصر وأهلها.

الحل الذي يحفظ ثورة الشام ويحقق أهدافها

إن أمريكا هي العدو الأول لأهل الشام وثورتهم، وهي وحدها المتحكمة بخيوط المؤثرين والفاعلين في الواقع السوري في مواجهة أهل الشام، ولا ترى حلا يقضي على الثورة وينسف تضحيات أهلها ويحرف مسارها عن تحقيق هدفها إلا من خلال الحل الذي تروج له بين الفينة والأخرى، والمتضمن قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، والذي يفضي في حقيقته إلى إعادة تدوير النظام المجرم من جديد، مع بعض التبديل لوجوه كالحة قديمة وتنصيب وجوه أخرى جديدة تماثلها في الإجرام والانقياد لسيدتهم أمريكا. أما أهل الشام فإنهم يتطلعون إلى قيادة مخلصة واعية، ليسيروا خلفها نحو هدفهم في إسقاط النظام المجرم وإقامة حكم الإسلام على أنقاضه، ولكن هذا الأمر لا يتحقق بصمتهم وبموقفهم السلبي تجاه ما يحدث في ثورتهم، فالدول كما نراها تستغل هذا الصمت وتمرر مؤامراتها ومخططاتها بحجة أنهم يعملون لمصلحة أهل الشام، ولذلك فالواجب اليوم على أهل الثورة أن يستعيدوا سلطانهم وقرارهم ويرفعوا صوتهم عالياً ليضعوا حداً لتدخل الذئاب المفترسة من الدول المجرمة وأدواتها الرخيصة التي تعبث بدمائهم وتضحياتهم، وأن يختاروا قيادة سياسية مخلصة تملك مشروعاً واضحاً مبلوراً يعيد للثورة ألقها، فتستكمل الطريق معها لأنه هو الحل الحقيقي الذي يحفظ الثورة وتضحياتها ويحقق أهدافها وينتقم ممن سفك دماء أبنائها.

تتمة: مصر وصندوق النقد الدولي ارتهان وتبعية وثروات منهوبة

وخدمته، وما يصاحبها من شروط وسياسات تزيد الأزمات وتعمقها وتلتهم ما تبقى من جهود الناس. إن مصر ليست بحاجة للتعامل مع تلك المؤسسات الاستعمارية ولا تحتاج قروضها أو مساعداتها حتى لو لم تكن مشروطة أو ربوية، فمصر تملك من الموارد والخيرات ما يؤهلها لكي تكون دولة عظمى إن لم تكن الدولة الأولى في العالم، ففيها تنوع هائل من الموارد بين نفط وغاز وذهب وغيرها من المعادن والثروات الدفينة، حتى رمال صحرائها ذات قيمة عالية، فضلا عن المسطحات الممتدة للصيد والمساحات الواسعة الصالحة للزراعة والتي تكفي لكي تصدر مصر القمح للعالم بدلا من أن تكون الأولى عالميا في استيراده! فهل في قوانين الرأسمالية ما يمكنها من تلك الموارد؟! وكيف تتمكن مصر منها، وكيف تنتج الثروة منها وكيف تتعامل مع هذه الثروات الهائلة حقا؟ ومن يملك النظرة الصحيحة التي تحقق هذا كله وبشكل صحيح؟!

قطعا لا تملك الرأسمالية حلولا للمعضلة التي تحيق بمصر الآن ولن تمكنها من مواردها وثرواتها التي يهيمن الغرب عليها وعلى منابعها، ومصر ليست بحاجة للرأسمالية ولا لقروضها وحلولها ومعالجاتها الفاسدة بل تحتاج نظاما جديدا قادرا على إدارة الثروة وتوزيعها على الوجه الصحيح الذي يصلح حال الناس حقا، فمصر بحاجة إلى الإسلام برؤيته المبنية على الوحي لحاجات الإنسان وكيفية إشباعها وما يصلح حاله وحال المجتمع على الوجه الصحيح، وما فيه من تقسيم رائع للملكيات. ونظرة دقيقة للموارد وكيفية التعامل معها فإن الإسلام بنظامه العادل قد جعل منابع الموارد ملكية عامة لا يجوز للدولة التصرف فيها بالبيع أو الهبة أو منح حق الامتياز بل يجب أن تكون في يد الدولة وتقوم هي بنفسها بإنتاج الثروة منها وإعادة توزيعها على الناس جميعا على حد سواء مسلمين وغير مسلمين، كما أعطى للناس الحق في إعمار الأرض بالسكن والزرع وبناء المصانع وأوجب على الدولة أن تحثهم على هذا وتدعمهم وتهيئ لهم الأجواء التي تجعل عملهم سهلا يسيرا منتجا، فكيف بربكم لو طبق هذا هل نرى في مصر فقيرا أو عاطلا؟ وهل تحتاج مصر قروضا ومساعدات من أحد؟!

هذا ما أوجبه الإسلام وهو ما ستطبقه دولة الخلافة القائمة قريبا بإذن الله، وهو ما يحمله ويعمل له حزب التحرير وما يجب أن يعمل لتطبيقه ليصير واقعا عمليا كل من يريد لمصر خيرا أو يسعى حقا لنهضتها.

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

تتمة كلمة العدد: حكام الإمارات شركاء كيان يهود!

لا تعني سوى الاختراق الرهيب للمغرب في مجال الأمن والطاقة، ومن أخطر ما تشتريه الأنظمة من كيان يهود هي برمجيات التجسس والتي سبق وأن اشترتها الإمارات وبعض الأنظمة.

أما بالنسبة للإمارات خصوصا فكيان يهود يسعى إلى جعل الإمارات بوصفها مركزا ماليا عالميا أن تكون مركزاً مالياً له يستطيع أن يتسلل من خلاله إلى دول الجوار، ويريد أن تكون مموِلاً لمشاريعه، وقد أنشأت الإمارات صندوقاً استثمارياً بقيمة عشرة مليارات دولار للاستثمار في شركات كيان يهود في مجالات النفط والطاقة والفضاء والبرمجيات والتكنولوجيا الزراعية، وهذا يعني ضخ الأموال في شركات كيان يهود وإيجاد وظائف جديدة للمستوطنين، مقابل العائد التمويلي على شكل أرباح لجيوب الخونة من الحكام! هذه هي النتيجة الحتمية لهذه الشراكة الاقتصادية.

هنالك نماذج واضحة للخسارة في الشراكة مع كيان يهود، منها صفقات الغاز الخاسرة بينه وبين مصر، والذي كانت تصدره مصر لتصبح مستوردة للغاز من كيان يهود، ومن ثم الأردن، ومشروع ربط كهرباء لبنان بالغاز المصري المستورد من كيان يهود ليصبح الكيان المسخ مسيطرا في الطاقة على الإقليم. وفي المياه كذلك فكيان يهود لا يسعى للشراكة وإنما للاختراق والهيمنة، فالأنظمة التي فشلت في أن تستفيد وتحقق التنمية اقتصاديا مع العالم برمته عبر عشرات السنين، لن يضيف لها كيان يهود إلا خسارة ورهقا وتبعية.

إن الذي يعقد هذه الاتفاقيات مع كيان يهود هم الحكام الخونة والأنظمة العميلة للغرب الذين يرون في كيان يهود مصلحة للغرب يجب أن يحافظ عليها وتقام العلاقات الطبيعية معه وتحمى حدوده، فالأنظمة في واد والأمة في واد آخر، فالأمة الإسلامية لا تريد أن ترى مسرى الرسول ﷺ والأرض المباركة محتلة من يهود، فهل يرضى أهل الإمارات بهذه الاتفاقيات؟ هل ترضى الأمة الإسلامية بهذه العلاقة بين حكامهم وكيان يهود؟ هل ترضى الأمة بأن يقوم حكامها بحراسة كيان يهود ومدّهم بالأموال والتطبيع معهم ومحاولة تثبيت أركانهم بحل الدولتين؟

إن الأمة الإسلامية لا ترضى بذلك إطلاقاً وتتشوق لتحرير مسرى الرسول ﷺ، ولرفع راية الإسلام على بيت المقدس، وللصلاة في ساحات المسجد الأقصى، فمن الذي يمنعها من ذلك؟!

إن الذي يمنعها من ذلك كله هم الحكام الخونة الذين يحرسون هذا الكيان ضمن خدمتهم لمصالح الغرب في بلادنا، ولا حل إلا بالتخلص منهم واقتلاعهم وإقامة دولة المسلمين، وهذا الحل بين يدي قادة الجند المخلصين، الذين يجب عليهم أن ينقلبوا على هؤلاء الحكام ويقتلعوهم من عروشهم، ويفرحوا الأمة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي ترضي الله سبحانه وتعالى وتعيد للأمة عزتها ومقدساتها وثرواتها ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

النظام البنغالي يفتري على حزب التحرير إرضاء للكفار المستعمرين

تحاول حكومة حسينة يائسة تشويه دعوة حزب التحرير بالافتراءات المفبركة والمؤامرات الشريرة والتشهير، وهي تثير جنوناً إعلامياً باعتقال الأبرياء واتهامهم كذبا بالتشدد، حيث اعتقلت القوة شبه العسكرية البلطجية التابعة للحكومة RAB-٢ الشيخ حافظ مأمون الرشيد مأمون ووصفته بأنه السكرتير الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية بنغلادش. وتعرف هذه القوة وجميع القوات الحكومية سيئة السمعة جيداً أن الشيخ مأمون ليس من حزب التحرير، وأنه ترك الحزب منذ سنوات لأسبابه الخاصة. هذا وقال بيان صحفي صادر عن المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية بنغلادش: من الواضح تماما أن حكومة حسينة اختارت هذه المؤامرة الدنيئة لنيل رضا أسيادها في الغرب الكافر المستعمر، وذلك قبل الانتخابات الوطنية المقبلة، فحسينة وحكومتها يريدون البقاء في السلطة من خلال إثبات قدرتهم على سحق "التشدد الإسلامي". وبما أن حزب التحرير هو الحزب الوحيد الذي دأب على فضح المؤامرات الجيوسياسية للقوى الغربية وتدخلاتها في بنغلادش، وتواطؤ السياسيين العلمانيين في هذه الجرائم، فإن حكومة حسينة تحاول ربط هذا الحزب المخلص والشجاع بالتشدد. ومن خلال تشويه صورة الأحزاب الإسلامية المخلصة وتأجيج فتنة الإسلاموفوبيا، تريد حكومة حسينة إبعاد الناس عن الحزب وعن الإسلام لتثبت لأسيادها الغربيين أنها أفضل العملاء الذين يمكن أن يستخدموهم في الخطوط الأمامية في حربهم ضد الإسلام. وقال البيان الصحفي موجها خطابه للضباط في الأجهزة القمعية في حكومة حسينة: إنكم مهما حاولتم تشويه سمعة وصورة حزب التحرير وتلفيق دعاوى جنائية ضد الأبرياء وضد شبابه وسجنهم، فلن نخاف منكم ولا من حكومتكم. وإن مثل هذه الاعتقالات والتعذيب والافتراءات لن تؤدي إلا إلى تقوية عزيمتنا، وتجعلنا أكثر صبرا وثباتا في حمل هذه الدعوة المباركة. وإن كل مؤامراتكم لمنع عودة الخلافة ستفشل بإذن الله تعالى وسينصرنا الله على القوم الظالمين، فتوقفوا عن ضلالكم أيها الضباط، وبما أنكم إخواننا في الإسلام، فإننا نحذركم من دعمكم لنظام الطاغية، ومن عدم خشية الله فيما تفعلونه. واعلموا أنكم بطاعتكم حسينة، فأنتم لا تؤذون فقط حملة دعوة الإسلام المخلصين، بل ترتكبون كبيرة العمل لإبعاد الناس عن الحق بهذه المؤامرات القبيحة؛ لذلك يجب أن تفيقوا من غفلتكم وتنأوا بأنفسكم عن نظام حسينة الفرعوني، وتنقذوا أنفسكم من غضب الله تعالى. يقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾.

واجب الأمة الإسلامية في إنقاذ البشرية

بقلم: الأستاذ محمد صالح

تنهض الأمم بالعقيدة التي انبثق عنها نظام، ولا تكون النهضة صحيحة إلا بالعقيدة الإسلامية وما انبثق عنها من أنظمة وأحكام.

جاء الإسلام في عصر النبوة فغير عقائد الناس وأفكارهم عن الحياة بعقيدته، ونظم شؤون حياتهم بشرائعه، وابتعث المسلمين ليخرجوا الناس من الظلمات إلى النور ومن عبادة العباد إلى عبادة رب العباد. فكان هذا ديدنهم على عهد رسول الله ﷺ وبعد وفاته، فهذا الصحابي رِبعي بن عامر رضي الله عنه أحد خريجي مدرسة النبوة الأفذاذ، والذي برع في فنّ حُسن عرض الإسلام، يقول لرستم قائد الفرس لما سأله: ما جاء بكم؟ فقال: "لقد ابتعثنا الله لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، فأرسلنا بدينه إلى خلقه لندعوهم إليه، فمن قبل ذلك قبلنا منه ورجعنا عنه، ومن أبى قاتلناه حتى نفيء إلى موعود الله" رواه الطبري في تاريخ الرسل والملوك. ففي لفظ: (ابتعثنا، فأرسلنا) دلالة على أننا مكلفون بأعمال الرسول ﷺ من بعده، فألفاظ بعثنا وأرسلنا هي كأعمال الرسل عليهم الصلاة والسلام؛ فالله سبحانه وتعالى كلفنا بمهمة كان الرسل مكلفين بها، وبما أنه لم يعد هناك أنبياء ورسل، فالأمة الإسلامية تتحمل هذه المهمة إلى يوم القيامة.

والأمة الإسلامية اليوم حتى تحصل لها النهضة لا بد أن تجعل العقيدة الإسلامية الأساس الذي تتجه في حياتها عليه، وتقيم الحكم والسلطان عليه، ثم تعالج المشاكل اليومية بالأحكام المنبثقة عن هذه العقيدة، أي بالأحكام الشرعية بوصفها فقط أوامر ونواهي من الله لا بأي وصف آخر، وبذلك ستحصل النهضة الواجب حملها للأمم الأخرى، لتخرجها من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن جور المبادئ الفاسدة إلى عدل الإسلام؛ وهذه مهمتها إلى يوم القيامة.

وليس الأصل في النهضة أخذ الحكم، وإنما هو جمع الأمة على الفكرة الإسلامية وجعلها تتجه في حياتها نحوها، ثم يؤخذ الحكم ويقام على أساسها، وأخذ الحكم ليس غاية بذاته، وإنما هو طريقة للنهضة عن طريق إقامته على الفكرة، فهو يؤخذ ليقام على الفكرة الإسلامية حتى تحصل النهضة، فقضيتنا هي ليست استلام حكم فحسب بل قضيتنا هي بناء دولة، يبعث الحياة في العقيدة الإسلامية عند المسلمين ويجعل الإسلام مجسدا في واقع الحياة. صحيح أن العقيدة الإسلامية موجودة عند الأمّة، والأمة الإسلامية أمة مسلمة وليست كافرة، ولكن هذه العقيدة فقدت علاقتها بأفكار الحياة وأنظمة التشريع، ولم يعد لدى المسلمين ذلك الحافز الكبير، الذي دفعهم لفتح الدنيا، وحكم البشر، ونشر الهدى، وحمل لواء العدل والحق.

فلا بد أن نجعل الأمّة الإسلامية اليوم تتجه لبناء حياتها على أساس العقيدة الإسلامية، ولإقامة الحكم والسلطان عليها، ثم تعالِج المشاكل اليومية وتنظم شؤون الحياة بالأحكام المنبثقة عن هذه العقيدة، أي الأحكام الشرعية بوصفها فقط أوامر ونواهي من الله، لا بأي وصف آخر، أي حتى تنطق قلوب هذه الأمّة قبل ألسنتها بأن أفكار الإسلام وأحكامه هي سرّ وجودنا جميعاً، وأن إخلاصنا للعقيدة الإسلامية وما انبثق عنها يجب أن يرتفع على كل إخلاص، وأن ولاءنا لها يجب أن يرتفع على كل ولاء، فإذا نطقت القلوب بهذا وصار الله ورسوله أحب للأمة مما سواهما، فإنه حينئذ يكون المشروع المنبثق من العقيدة الإسلامية هو الذي يجمع الأمّة كافة، فتقوم الدولة على أساس العقيدة الإسلامية، وتنبثق عنها القوانين والأحكام وجميع أنظمة الحياة؛ حينها تكون حياة الرضا والعز قد وجدت عند الأمة، وعند ذلك تحصل النهضة الصحيحة.

وبذلك تقام دولة الخلافة، التي ستقوم بحمل رسالة الهدى والنور للبشرية جمعاء وستتمكن وبكل جدارة من أن تتوسع لتشمل جميع بلاد الإسلام، لترفرف راية العُقاب على كل رابية وفي كل مرتفع تفتحه جحافل جيش الإسلام، ولتتحدى جميع دول الكفر، وتصمد لتهديداتهم المنتظَرة، وتتقدم بفيالق جيشها تحت لواء الجهاد؛ لتحطم كل ما يقف أمامها من حواجز مادية، لتنقل الشعوب الأخرى من الكفر إلى الإسلام، ولتتبوأ مركز الدولة الأولى في العالم؛ فتنتزع قيادة السفينة الإنسانية وتنقذها من الغرق في ظلمات المبادئ الأخرى، ولتقودها إلى شاطئ السلامة والأمان في ظل عدل الإسلام؛ وقبل ذلك تقوم بمهمة إنقاذ الشعوب في الآخرة لأنها تسير بهم على طريق الجنة، نتيجة اعتناق هذه الشعوب للإسلام والعيش تحت ظلال حكمه. وإن ذلك لكائن قريبا بإذن الله، «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ نُبُوَّةٍ» ■

مشروع دستور دولة الخلافة
أحكام شرعية منطبقة على واقعها

(الحلقة الثانية)

بقلم: الأستاذ المحامي حاتم جعفر (أبو علي)*

نحن لا نتحدث عن دولة عمرها سبعون عاما بل نتحدث عن دولة ضاربة جذورها في التاريخ عاشت أكثر من ١٣ قرنا من الزمان ملكت مساحة تعادل هذه المساحة المسماة بالسودان مئات المرات.

هذه الدولة لا تميز بين الرعية، وهذه الفكرة الآن شائعة في الساحة لا تجد أن هناك اتفاقا يوقع مع شخص حمل السلاح في وجه الدولة وقاتلها مستعينا بالدول الخارجية إلا وتجد أن نصوص هذا الاتفاق تشتمل على التمييز يسمونه بالتمييز الإيجابي! ويراد للمجتمع أن يقسم، ويمزق ويكون هناك تمييز إيجابي لأهل دارفور، وأهل الشرق وأهل النيل الأزرق وجنوب كردفان، والمرأة، وغيرها من الأوهام التي لم يجن منها الناس شيئا إنما تنفذه الدولة، وعندما نتحدث عن حياة إسلامية يتوهم كثير من الناس أننا نتحدث عن مجتمع خالص في أن كل أفراده يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وهذا خاطئ، فالإسلام وأنظمة الإسلام جاءت من الله سبحانه وتعالى الخالق لكنها لم تأت إلى المسلم، وإنما أتت للإنسان لذلك تطبق أنظمة الإسلام وأحكامه على غير المسلمين من رعايا الدولة.

وإذا قرأنا التاريخ بعيدا عن تحريفات الغرب الكافر الذي لون التاريخ لوجدنا أن النصارى من أهل الشام عندما جاءت الحروب الصليبية قاتلوا مع المسلمين، لماذا قاتلوا مع المسلمين؟ لأنهم عاشوا حياة كريمة لم يحيوها في ظل الكفر الذي كان يطبقه عليهم إخوانهم، فالإسلام يستثني غير المسلمين في قضايا العقائد والعبادات والمطعومات والملبوسات والزواج والطلاق والمواريث، يستثني غير المسلم من هذه المنظومة من الأحكام، لماذا؟ لأن هذه الأحكام جاءت من لدن لطيف خبير ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

(المادة ١٣) في الأحكام العامة تتحدث عن أن الأصل براءة الذمة، بينما في ظل هذه الأنظمة التي نحياها فالأصل أنك متهم والأصل أنك تقيم البراهين على أنك لم ترتكب جرما! حتى إن عسكري المرور يوقفك في الشارع ثم يبحث! الأصل أن تدافع عن نفسك وتثبت له أنك بريء من المخالفات!! هذا نموذج واضح لأن الأصل في الواقع ليس براءة الذمة. نحن نقول استنادا إلى الوحي الأصل براءة الذمة ولا يعاقب أحد من رعايا الدولة إلا بحكم محكمة، بينما يعاقب تحت بند التسويات المالية أو غيرها بواسطة عسكري المرور أو أي شخص آخر يعاقب المسلم فقط بحكم المحكمة، يرى الناس أن المحاكم في ظل هذه الأنظمة مسألة بعيدة حتى إن الناس يتخلون عن حقوقهم.

إن نظام الحكم في مشروع دستور دولة الخلافة يبدأ بالمادة (١٦) نظام الحكم نظام وحدة وليس نظاما اتحاديا. فالنظام الاتحادي أو النظام الفيدرالي الذي استخدمه الغرب الكافر بأن يوحد مجموعة من الدول المتفرقة ومنها ألمانيا، فكانت مجموعة من الدول متحاربة متفرقة، جمعت بالفيدرالية، أمريكا ولايات الشمال الصناعية وولايات الجنوب الزراعية جمعت بالفيدرالية. إن أنظمة الإجرام؛ نظام الإنقاذ وكل الأنظمة التي حكمت السودان لم تطبق نظاماً من عقيدة الناس، فالإنقاذ تبنى النظام الفيدرالي، والفيدرالية تعني تعدد الحكام الذين يستمدون سلطة الحكم ذاتياً من أهل الإقليم وتعدد التشريع وتنشئ كيانا أشبه بالدولة يسهل عملية التمزيق، وهو مشروع حدود الدم الذي وضع أسسه برنارد لويس المستشرق اليهودي والمستشار للرئيس الأمريكي، وأمريكا تحمل في استراتيجيتها سايكس بيكو جديدة، تريد تمزيق الممزق من بلاد المسلمين كما فصلت عمليا جنوب السودان، تريد أن تهيئ بقية المناطق للانفصال بضربة واحدة. النظام الفيدرالي هو جريمة في حق البلاد والعباد لأنه يفضي إلى التمزيق بعيداً عن الدعاية المضللة دعاية الوحدة الجامعة تحت تقسيم الثروة والسلطة، وهذا لا علاقة له بالواقع. الناس الآن تحس بأن البلاد تسير بسرعة الضوء في التمزيق لأن الساسة تبنوا هذه الفكرة التي رفضت من قبل في مؤتمر المائدة المستديرة وفي المسيرات التي خرجت في ستينات القرن الماضي (No Federation for one Nation) وتعني لا فيدرالية لأمة واحدة.

يتبع... ■

* عضو مجلس حزب التحرير في ولاية السودان

أضواء على الحرب في أوكرانيا وما يهمنا منها

بقلم: الأستاذ أسعد منصور

قام الرئيس الأوكراني زيلينسكي بزيارة واشنطن التي أعلنت مدّه بأحدث الأسلحة، وخطب أمام كونغرسها وشكرها على مساعدتها مبيّنا أنها ليست صدقة، وإنما استثمار لأمريكا في الأمن الدولي وفي نشر الديمقراطية. وعقبه وزير خارجيته ديميتري كوليبا معلنا الدعوة إلى قمة سلام، وفي الوقت نفسه دعا إلى محاكمة حكام روسيا على جرائم الحرب، بينما أعلن الرئيس الروسي بوتين ووزير خارجيته لافروف أن أمريكا والناتو يريدون تفكيك روسيا أو تدميرها.

١- قام الرئيس الأوكراني زيلينسكي بزيارة إلى واشنطن يوم ٢٠٢٢/١٢/٢١ واجتمع مع رئيسها بايدن الذي أعلن أن الإدارة الأمريكية وضعت خطة خاصة لتجهيز بطارية صواريخ باتريوت لتشغيلها في أوكرانيا خلال ٦ أشهر، وتبلغ الصفقة ١,٨٥ مليار دولار. كما ألقى خطابا أمام الكونغرس قال فيه: "إن ما تقدمه أمريكا من مساعدات ليس صدقة، وإنما استثمار في الأمن الدولي والديمقراطية التي نسعى لتحقيقها بأكثر الطرق مسؤولية" (الأناضول ٢٠٢٢/١٢/٢٢). فالرئيس الأوكراني يدرك أن هذه الحرب هي حرب أمريكا للهيمنة والسيطرة، فيقول إن مساعدات أمريكا ليست صدقة، وهذا الكلام ينطبق على كل مساعدات أمريكا لأية دولة أو لأية مسألة، فهي ليست صدقة وإنما استثمار للهيمنة وبسط النفوذ ونشر الأفكار المضللة والأنظمة الفاسدة. فهي تقدم مساعدات لمصر بمبلغ نحو ٣ مليارات دولار نصفها للجيش المصري، فهذه ليست صدقة ولا مساعدات إنسانية وإنما هي لتأمين بقاء نفوذها في مصر وخاصة على الجيش الذي هو أداة مهمة لتغيير النظام الفاسد التابع لأمريكا وبالتالي تطهير البلاد من رجسها وتطهير فلسطين من رجس يهود الغاصبين، وهذا الكلام ينطبق على كل بلد تقدم له أمريكا مساعدات. وقد وقعت تركيا تحت النفوذ الأمريكي باسم مشروع ترومان للمساعدات، حتى إن أوروبا وقعت تحت الهيمنة الأمريكية باسم مشروع مارشال للمساعدات. فأخطر ما يكون هو قبول المساعدات من أية دولة وخاصة الاستعمارية كأمريكا. فأمريكا تستثمر في بسط نفوذها ومن أدواتها نشر الديمقراطية وهي نظام كفر ليكون سائدا عالميا، وتركز عليه في بلاد المسلمين حتى تحول دون عودة الإسلام إلى الحكم.

٢- أعلن وزير خارجية أوكرانيا دميتري كوليبا يوم ٢٠٢٢/١٢/٢٦ كما ذكر لوكالة أسوشيتدبرس الأمريكية أن "أوكرانيا تود عقد قمة سلام بحلول نهاية شباط/فبراير القادم" أي بعد مرور عام على الهجوم الروسي على أوكرانيا. وقال: "ستقوم أوكرانيا بكل ما في وسعها للفوز بالحرب في عام ٢٠٢٣... وإن كل حرب تنتهي بطريقة دبلوماسية. تنتهي كل حرب نتيجة إجراءات تتخذ في ساحة المعركة وعلى طاولة المفاوضات". وحول سؤال ما إذا كانت موسكو ستدعى إلى القمة قال: "يجب أولا إجراء محاكمات جرائم الحرب في محكمة دولية". فالوزير الأوكراني يدعو إلى قمة سلام بعد هزيمة روسيا، ويريدها أن توقع على وثيقة الاستسلام في قمة السلام كما حدث مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. فيطل عقد محاكمات جرائم حرب للمتسببين في الحرب، أي محاكمة حكام روسيا كما حصل مع محاكمة قادة النازيين في ألمانيا! ويقول يجب أن ننتصر في الحرب ومن ثم تبدأ المفاوضات. فكل ذلك يدل على أن الحرب ستطول، والحرب أصبحت ليس لطرد روسيا من مناطق احتلتها فحسب، بل لتحطيم أو تهميش رأس روسيا وتركيعها للنظام الدولي الذي تهيمن عليه أمريكا. ووزير خارجية أوكرانيا لا ينطق إلا بما تمليه عليه أمريكا. ومثل ذلك في قضية فلسطين، فطالما عقدوا قمم سلام وكانت كلها تصب في خانة تثبيت كيان يهود وتركيز النفوذ الأمريكي في المنطقة ومنع قيام المارد الإسلامي وانتفاضه في وجههم وتطهيره البلاد من رجسهم، رجس أمريكا والغرب وأداتهم يهود. علما أن الأمة تتلمس طريق النهضة والتحرير وتبحث عن قيادتها الإسلامية الواعية المخلصة.

٣- قال الرئيس الروسي بوتين يوم ٢٠٢٢/١٢/٢٥ لوكالة تاس الروسية "لقد سعينا دائما لضمان حل جميع النزاعات التي تنشأ بالوسائل السلمية من خلال المفاوضات. ولكن لسوء الحظ تصرف الطرف الآخر على العكس من ذلك، لقد بدأوا كما قلت مرات عديدة اتخاذ إجراءات قاسية وذات طابع عسكري"، وقال "إن خصوم روسيا يتبعون سياسة فرق تسد، يهدفون إلى تفكيك روسيا". وقد أكد وزير خارجيته لافروف لوكالة تاس يوم ٢٠٢٢/٦/٢٦ ذلك بقوله: "نحن من جانبنا على استعداد لمناقشة القضايا الأمنية سواء الخاصة بالوضع في أوكرانيا أو على المستوى الاستراتيجي الأوسع. دعونا ننتظر حتى تنضج واشنطن لتدرك فشل مسارها الحالي وتتأكد من عدم وجود بديل عن بناء علاقات معنا على أساس الاحترام المتبادل والمساواة مع مراعاة إلزامية المصالح الروسية المشروعة". وقال: "ليس سرا أن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة وحلفائها في الناتو هو هزيمة روسيا في ميدان المعركة كوسيلة لإضعاف بلدنا بدرجة كبيرة أو حتى تدميرها".

فالرئيس الروسي أصبح يدرك أن أمريكا لا تريد التفاهم مع روسيا، وإنما تريد أن تنزل بروسيا ضربات قاسية جدا تخضعها لها وتجعلها تحت هيمنتها كما جعلت أوروبا تحت هيمنتها أو تفككها أو تدمرها كما قال هو ووزير خارجيته. ولو أدرك الأمر منذ زمن بعيد وفكر في كيفية الحد من هيمنة أمريكا وغطرستها بل في كيفية مزاحمتها وزحزحتها عن مقعدها الدولي بوصفها الدولة الأولى في العالم لما حل به وببلاده ما حل. وإنما قام وبكل غباء يخدمها ويحقق لها مصالحها في قضايا عدة. فحدث أن قام يخدمها في سوريا ضد أهلها الثائرين على النظام الإجرامي العلماني التابع لأمريكا، فأوعزت إليه بعد اجتماعه مع رئيسها آنئذ أوباما ليقوم بالتدخل لحسابها منذ ٢٠١٥/١٠/١ متوهما أن أمريكا ستسكت عنه في أوكرانيا بعدما قام بضم القرم لروسيا ودعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا، وها هي أمريكا بعدما استفرغت أغراضها منه في سوريا وتمكنت من المحافظة على النظام وعميلها الطاغية بشار أسد حتى الآن، وصارت تركيا أردوغان بديلا عنه في الأعمال القذرة في سوريا، حركت أمريكا عميلها زيلينسكي ليستفز روسيا في بداية العام ٢٠٢٢ بدعوى أنه يريد تخليص شرق أوكرانيا من قبضة روسيا حتى تورطها في مستنقع أوكرانيا. فحلت ببوتين وبروسيا اللعنة، وقد حلت بإيران لعنة وستحل بها لعنات، كما ستحل بحزبها في لبنان الذي يخشى ذلك فيعمل على إرضاء أمريكا وكيان يهود حيث وافق على ترسيم الحدود البحرية معه، وستحل بأردوغان تلك اللعنات عاجلا أو آجلا، فالله ينتقم من الظالمين ولو بعد حين. والعاقبة للمتقين وهو وليهم وناصرهم، ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ■